الجمعة 12 محرم 1446 هـ - 19 يوليو 2024

أخبار النافذة

مطالب العمال من الحكومة: الإفراج عن المحبوسين وتعزيز الحريات النقابية و"أدنى للأجور" متناسب مع التضخم عقب إصابة بايدن.. زيادة في حالات كورونا تثير المخاوف نواب يرفضون منح الثقة لحكومة الانقلاب الحديدة امتصاص العقارات للسيولة يضع ذهب مصر باتجاه عروض لبيع قناة السويس بترليون دولار .. هلي بيع DW: معاكس استمرار الموجه شديدة الحرارة.. الأرصاد تعلن تفاصيل طقس الجمعة السيسي؟ حزيرة ضد القهر .. الوراق تعيد التظاهر ضد التهجير القسري وابتزاز السلطات "رجل علي رجل" بتصدر (اكس) بعد جولة لنتنياهو بمحور فلادلفيا

Submit

Submit

مطالب العمال من الحكومة: الإفراج عن المحبوسين وتعزيز الحريات النقابية و"أدنى للأجور" متناسب مع التضخم

الجمعة 19 يوليو 2024 02:57 م

وجهت منظمات عمالية ونقابية وممثلون عن النقابات والعمال رسالة إلى وزير العمل الجديد، تتضمن قائمة من المطالب الملحة والعاجلة للعمال من الحكومة الجديدة.

وشددت دار الخدمات النقابية والعمالية، بالتعاون مع لجنة الدفاع عن الحريات النقابية وحقوق العمال، وبمشاركة ممثلي النقابات العمالية وقيادات اتحاد تضامن النقابات

وأكدت الرسالة، التي صاغها المتضامنون في ندوة نقاشية بشأن رؤية العمال للسياسات الحكومية ومطالبهم المستقبلية، الثلاثاء 16 يوليو 2024، أهمية حرية تسجيل النق

كما طالب ممثلو العمال والنقابات بضرورة مواكبة الأجور لارتفاع الأسعار، وتحديد الحد الأدنى للأجور سنوياً بموجب قانون ملزم لجميع الأطراف، بحيث يكون عادلاً ويغطي

كما طالبت بضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات عاجلة لوقف الاستدانة وتصفية الأصول والممارسات الاحتكارية لمؤسسات الدولة، ومعالجة ظروف العمل القاسية في القطاي

طالب العمال بإصدار قانون للعمل يكفل لهم الأمان الوظيفي والأجر العادل، ويضمن حقهم في الإضراب ضمن الآليات السلمية للمطالبة بحقوقهم دون قيود تعجيزية، فض

وجاء النص الكامل للرسالة كالتالي:

أدى الوزراء اليمين الدستورية يوم الأربعاء الموافق 3/7/2024، لتبدأ الحكومة الجديدة مباشرة أعمالها والتعامل مع الملفات الكثيرة المفتوحة والمعقدة، ويهمنا أن نعرض

شهدت البلاد خلال العامين الأخيرين أزمات اقتصادية متصاعدة حيث قفز الدين الخارجي في الفترة من 2016 إلى 2022 بنسبة 614% ليصل إلى 2526 تريليون جنيه، بينما

وقد بلغ إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي ما يعادل 113% من الناتج المحلي في آخر يونيو 2023، وبلغت نسبة أعباء الدين المقرر سدادها إلى الإيرادات المتاحة 113

وما يزال القطاع الخاص- المصري والأجنبي- يستنكف عن الاستثمار بسبب الممارسات الاحتكارية لبعض مؤسسات الدولة، ولم ينخفض معدل التضخم الأساسي الذي وصا

وبدلاً من العمل على تطوير القدرات الإنتاجية فى مجالات الزرعة والصناعة، تعلن الحكومة عن تشكيل لجنة لتصفية الأصول لتحقيق عائد ما بين 20 إلى 25 مليار جنيه فى

وفضلاً عن ذلك، يشهد دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها تراجعاً واضحاً، ويتجلى ذلك مؤخراً في إصدار قانون "تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء و

ويحدث ذلك في ظل تراجع الإنفاق على الصحة ووجود عجز في عدد الأسرة بالمستشفيات والذي تصل نسبته إلى 1,1 لكل ألف مواطن (النسبة العالمية 2,8 لكل ألف مو

فضلاً عن ذلك قامت الحكومة منذ بداية شهر يونيو بتخفيض قيمة دعم الخبز-الذي يعد الغذاء الرئيسي للمصريين، بينما تشرع في تقليص دعم الكهرباء والمواد البترولية

شروط عمل قاسية في القطاع الخاص

ويعاني عمال القطاع الخاص- على الأخص- من شروط عمل قاسية، وإذا كنا ندرك التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية الراهنة على رجال الأعمال المصريين، ونطالب بمع

يتنصل أصحاب العمل من تحمل المسئولية الاجتماعية، ويعمدون إلى مخالفة القانون صراحةً فكثيراً ما يتم توظيف العمال دون عقود عمل أو بموجب عقود عمل مؤقتة

تطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص

مع تصاعد احتجاجات ومطالبات عمال القطاع الخاص بتطبيق الحد الأدنى للأجور بواقع 600 جنيه عليهم، على الأخص بعد استجابة الحكومة لاحتجاج عمال قطاع الأعمال ال

ووفقًا لنص المادة الثانية من القرار "يَحِق للمنشآت التي تتعرض لظروف اقتصادية يتعذر معها صرف الحد الأدنى للأجور التقدم بطلب استثناء من تطبيقه، في موعد غايته

ثم قامت وزارة العمل بإرسال كتاب دوري إلى مديريات العمل يتضمن آليات تنفيذ هذا القرار، وقواعد احتساب الحد الأدنى للأجر الذي يشمل حصة صاحب العمل في اش

حيث تتعين هنا الإشارة إلى ما يلي:

أن احتساب حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية يؤدي إلى خصم حوالي 720 جنيهاً من قيمة الحد الأدنى المشار إليها، أي أن الحد الأدنى للأجور ع
أن الكثير من الاتحادات والغرف التجارية لم تلتزم بالحد الأقصى لموعد تقديم طلبات الاستثناء من تطبيق الحد الأدنى، وطالبت بمد الموعد، مع الأخذ في الاعتبار أنه لن ي
تقدمت جميع الشركات العاملة في قطاع الملابس الجاهزة –وليس الشركات المصدرة فقط- بطلب الاستثناء من تطبيق قرار حد الأدنى على سند من القول بأن القطاع
العمالة غير المنتظمة

أكثر من نصف المصريين يعملون في ظل ظروف عمل هشة، وغير مستقرة، وبأجور زهيدة غير منتظمة، كما أنهم غير متمتعين بأي نوع من الحماية الاجتماعية، وهو ما يج
وفي مسح أجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء على عينة من 23864 أسرة معيشية في أنحاء البلاد، تبين أن أكثر من 75% من الشباب المصري يعمل أعمالاً غير رسم
وترتفع نسب التركز في القطاع غير الرسمي بشكل ملحوظ في الريف عن الحضر، وتواجه بعض الفئات صعوبة أكبر من غيرها في الخروج من فخ العمالة غير الرسمية، ،
وتتعرض النساء إلى تمييز مضاعف في سوق العمل في كثير من الأحيان حيث تكون أجورهن أقل من أجور الرجال.

قامت وزارة القوى العاملة بتشكيل لجنة ومجموعة عمل استشارية محلية بمديريات القوى العاملة لمتابعة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة، غير أن ذلك لم يسفر عن
وواقع الحال أن جميع ما تضمنته قرارات وزارة العمل ظل حبراً على ورق، فلم نشهد أياً من هذه اللجان الاستشارية المحلية التي تتابع تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظ
استمر تشغيل هؤلاء العمال من خلال مقاولي الأنفار-رغم القرارات الوزارية- بل تشكلت شركات تتولى تشغيل العمال من الباطن تحت مسمى شركات حراسة أو شركات
وضمن حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة في مطلع مارس الماضي لدعم الشرائح والفئات الاجتماعية التي تعاني آثار التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية غير المس
العمال يدفعون فاتورة الأزمات الاقتصادية

وبطبيعة الحال يتحمل العمال، وذوي الدخول الثابتة والمنخفضة، فاتورة هذه الأزمات الاقتصادية الخانقة، ورغم إصدار الحكومة حزمة من القرارات في محاولة لامتصاص آ
وقد أدى ذلك إلى تواتر الإضرابات والحركات الاحتجاجية العمالية منذ بداية العام الحالي في مختلف القطاعات للمطالبة بزيادة الأجور، حيث كشفت هذه الإضرابات والتحر
ولأن غالبية الإضرابات والحركات الاحتجاجية يلجأ إليها العمال تلقائياً دون منظمات نقابية إزاء غياب آليات المفاوضة الجماعية، وامتناع أصحاب العمل- بمن فيهم الهيئات ا
أحداث غزل المحلة

كان من شأن قرار زيادة الحد الأدنى للأجر للعاملين في الأجهزة الحكومية إلى 6000 جنيه والاحتفاء الإعلامي بهذا القرار – بما تضمنه من تشديد على إدراك القيادة السيا
وبسبب من ذلك كانت الأحداث المتصاعدة التي شهدتها شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى منذ صباح الخميس الموافق 22/2/2024 حيث تجمعت العاملات بمصانع
ورغم استعداد العمال للتفاوض بشأن مطالبهم إلا أن إدارة الشركة والمسئولين الحكوميين استنكفوا عن التفاوض معهم، ولما كانت اللجنة النقابية التابعة للاتحاد الحكوم
ثم صدر يوم الأربعاء الموافق 28/2/2024 قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم 16 لسنة 2024 الذي تضمن زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين في شركات قطاع الأعمال الع
وبالرغم من ذلك تعرض عمال غزل المحلة طوال مدة إضرابهم، للكثير من الضغوط، وممارسات التهديد والترويع.. حيث تم استدعاء ما يزيد على سبعين عاملاً وعاملة من
ورغم انتهاء إضراب العمال في شركة غزل المحلة، استمر حبس وائل محمد أبو زويد، ومحمد محمود طلبة لمدة ثلاثة أشهر إلى أن تم الإفراج عنهما يوم الأحد الموافق 3
عمال ونقابيون ما زالوا قيد الحبس الاحتياطي

لم يكن وائل ومحمد طلبة هما فقط العمال المحبوسين الموجهة إليهم ذات الاتهامات المكرورة التي يدرك الجميع تهافتها (الانضمام إلى جماعة مؤسسة على خلاف القان
وآخرون يتعرضون للضغوط

كما تعرض الموظفون المتضررون من القانون رقم 73 لسنة 2021 والمتظلمون من قرارات إنهاء خدمتهم للكثير من الضغوط الأمنية، حيث قامت قوات الأمن بفض تجمع
يذكر أن عشرات الآلاف من الموظفين في الهيئات والمؤسسات الحكومية قد تم إنهاء خدمتهم على سند من القول بتعاطيهم المخدرات بعد إجراء تحليل مفاجئ لهم تنفي
تراجع الحريات النقابية

وعلى صعيد آخر لم يزل مطلب الحريات النقابية بعيد المنال، فالانتخابات النقابية تجري وفقاً لنصوص القانون رقم 213 لسنة 2017 بما تتضمنه من إكراه النقابات على إج
يذكر أن محكمة جنوب الجيزة الابتدائية قد قضت في الدعوى رقم 1184 لسنة 2022 بأحقية عبد الرؤوف محمد أحمد- المستبعد- في إدراج اسمه ضمن كشوف المرشحين
وقد تأسس هذا الحكم الصادر بأحقية عبد الرؤوف في الترشح لانتخابات رئيس اللجنة النقابية للعاملين بهيئة الإسعاف بالجيزة على مخالفة اللجنة المشرفة على الانتخابات
وفضلاً عن الاستبعاد غير المسبب تعرض بعض من راغبي الترشح في المنظمات النقابية المستقلة-قبيل الانتخابات- للتهديد من قبل جهاز الأمن الوطني كما حدث مع اللجـ
حيث كان من شأن هذه التهديدات أن تؤدي إلى امتناع العمال في المنظمات النقابية المستقلة عن التقدم للترشيح ليتجنبوا دفع الثمن الكبير لذلك من حريتهم أو حقهم

ومن أمثلة ذلك أيضاً طارق كعيب الذي كان مرشحاً لرئاسة اللجنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية بالقليوبية، مصطفى سيد أبو سيع الذي كان مرشحاً لرئاسة اللجنة ا

وبالإضافة إلى ذلك قررت اللجنة العامة المشرفة على الانتخابات (برئاسة ممثل وزارة القوى العاملة وعضوية ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي" عدم إجر

التوقف عن تسجيل النقابات المستقلة وإنهاء الأوضاع المعلقة

وعلى امتداد العامين الماضيين لم يحدث تقدم يُذكر في ملف الحريات النقابية، ولم تتمكن المنظمات النقابية المُعلقة أوضاعها من إيداع أوراقها واستيفاء أوضاعها القانو

ومع التعديل الوزاري السابق وتقلد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي" سابقاً منصب وزير العمل، تم تجميد عمل اللجنة الوزارية، وتوقفت المفاوضات بش

إن هذا لا يحرم فقط العمال الذين يؤسسون نقاباتهم من حقهم في تكوين نقابات، وإنما أيضاً ينتهك هذا الحق كلياً، فكيف يمكن للعمال أن يتجهوا إلى تأسيس نقاباتهم بـ

المنظمات النقابية الآتية لم تتمكن من التسجيل رغم اكتمال إجراءاتها وأوراقها

النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية

النقابة العامة للعاملين بالسياحة والنقل السياحي.

اللجنة النقابية المهنية للعاملين بأسمنت حلوان

اللجنة النقابية للعاملين بإدارة شرق المنصورة التعليمية

اللجنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية بأسيوط

اللجنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية بالبحيرة

اللجنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية بالبحيرة

اللحنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية بالدقهلية

اللجنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية بالغربية

اللجنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية بالجيزة

اللجنة النقابية للعاملين بالضرائب العقارية ببور سعيد

اللجنة النقابية للعاملين بالجودة بالقاهرة.

اللجنة النقابية للعاملين بالجودة بالإسماعيلية

اللجنة النقابية للعاملين بنيابات ومحاكم القاهرة الجديدة.

وفضلاً عن ذلك، لم تتمكن بعض النقابات التي نجحت في التسجيل من ممارسة أعمالها وأنشطتها لامتناع الجهة الإدارية (مديريات العمل) عن تسليمها الخطابات اللازمة ا

كما يتعرض بعض النقابيين للتعسف الإداري على الأخص في الهيئات الحكومية ومن أمثلة ذلك فصل النقابي أحمد عبد المرضي عضو اللجنة النقابية للعاملين بهيئة تعليم ا

وبالرغم من الحق المطلق للجمعيات العمومية للمنظمات النقابية في أن تقرر شئونها وتختار ممثليها بحرية، فإن العديد من المنظمات النقابية تجد نفسها في وضع غير م

تعرض اللجنة النقابية للعاملين بأندية هيئة قناة السويس لانتهاكات فظة، والتنكيل برئيسها

إن إحدى الأمثلة الصارخة على التدخل الحكومي في الشأن النقابي، ومصادرة حق الجمعيات العمومية في اختيار ممثليها هو ما يحدث مع اللجنة النقابية للعاملين بأندية هـ

كانت المنظمة النقابية للعاملين بأندية هيئة قناة السويس قد تأسست في فبراير 2012 وفقاً لإعلان الحريات النقابية الذي أصدره وزير القوى العاملة في مارس 2011، وا

وفي سنة 2022 لدى إعلان وزارة القوى العاملة القرارات الوزارية المنظمة لإجراء الانتخابات النقابية في كافة النقابات على المستوى القومي تعرض أعضاء اللجنة النقاب

ولأن العديد من المنظمات النقابية قد تظلمت من عدم إجراء الانتخابات بها نتيجة التدخلات الأمنية والإدارية، فقد أصدر وزير القوى العاملة القرار الوزاري رقم 1061 الذي

وتقدمت اللجنة النقابية إلى مديرية القوى العاملة بمحضر اجتماع الجمعية العمومية وقراراتها غير أنها رفضت استلام الأوراق، فتقدمت اللجنة بمذكرة إلى وزارة القوى الـ

ثم فوجئت اللجنة النقابية بتاريخ 5/3/2024 بالمديرية ترسل خطاباً إلى إدارة الأندية (جهة العمل) يفيد بأن اللجنة النقابية ليس لها تشكيل معتمد، وتسلم رئيس اللجنة النق

اللجنة النقابية للعاملين بشركة النصر للغزل والنسيج (الشوربجي)

بتاريخ 22/6/2021 قررت الجمعية العمومية لشركة مصر حلوان للغزل والنسيج دمج ثلاث شركات بها وهي شركة مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج، الشركة المصرية لغ

وبتاريخ 6/4/2022 صدر القرار الوزاري رقم 45 لسنة 2022بالجدول الزمني للانتخابات النقابية، ووفقاً لهذا الجدول تم إجراء انتخابات اللجنة النقابية للعاملين بشركة النصر

وقد استندت النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج (التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر) في قرارها حل اللجنة النقابية للعاملين بالشوربجي إلى المادة (23) من قانو

إن المادة (23) من قانون المنظمات النقابية رقم 213 لسنة 2017 هي واحدة من مثالب القانون المُطالب بتعديلها، ذلك أنها فيما تقرره من انتقال عضوية العامل- أو

إن ما ذهبت إليه النقابة العامة في قرارها حل اللجنة النقابية للعاملين بالشوربجي ونقل عضوية أعضائها إلى لجنة نقابية أخرى إنما يتناقض صراحةً مع المادة (3) من

إن اللجنة النقابية للعاملين بالشوربجي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج ولا يملك حق حلها سوى جمعيتها العمومية

إن المادة (23) من القانون-رغم ما يؤخذ عليها- إنما قُصد منها كفالة حق العمال أعضاء المنظمة النقابية -الذين لم يعد لمنشأتهم من وجود- وليس إكراههم على انتقال ء

إن الأمر المدهش هنا هو أن تخاطب النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج إدارة شركة مصر حلوان للغزل والنسيج وأن تصدر هذه الإدارة قرار انتقال عضوية العامل

قصور آليات الحوار الاجتماعي

يعد الحوار الاجتماعي أحد الشروط الهامة لتوازن المجتمع، وضرورة من ضرورات استقرار مجتمع العمل، وإيجاد البيئة الدافعة له.

وقد نص الدستور المصري في المادة 13 منه على أن " تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وتكف

ونصت اتفاقية العمل الدولية رقم 98 الموقع عليها من الحكومة المصرية عام 1954 على التزام الحكومات بتشجيع المفاوضة الجماعية الطوعية، من خلال وضع آليات منا

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1027 لسنة 2014 بتأسيس المجلس الأعلى للحوار المجتمعي، وتم تعديله بموجب القرار رقم 799 لسنة 2018، غير أن قواعد ال

ولعله جدير بالذكر أيضاً في هذا الصدد أن لجنة القوى العاملة بمجلس النواب قد امتنعت حتى الآن عن تنظيم جلسات استماع مع الأطراف العمالية وكافة المهتمين بهذا

ويتساءل البعض ماذا يريد العمال من الحكومة الجديدة، ووزير العمل الجديد.. والإجابة ببساطة يريد العمال معالجة الأوضاع المذكورة أعلاه، يريد العمال إزالة جميع القيو

يريد العمال تعديل قانون التأمينات الاجتماعية رقم 148 لسنة 2019، وكفالة الحماية القانونية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وقبل كل ذلك الإفراج عن العمال المحبو

اتحاد تضامن النقابات العمالية

لجنة الدفاع عن الحريات النقابية وحقوق العمال

دار الخدمات النقابية والعمالية

مقالات متعلقة

لايخلا قوفتة جاح ةزغ يسآم مجح : زيزعلادبع دمحأ بيبطلا

الطبيب أحمد عبدالعزيز : حجم مآسي غزة حاجة تفوق الخيال

رصمو ايبويثإ نيب تارتوتلا لعتشت له :ويفير ايساروأ؟

أوراسيا ريفيو: هل تشتعل التوترات بين إثيوبيا ومصر؟

ةدوقفملا رصم ةيرحو - ةلادا ةيضق نيطسلف : نوملسملا نوناوخلإ ماعلا دشرملا لامعأب مئاقلا

القائم بأعمال المرشد العام للإخوان المسلمون : فلسطين قضية عادلة - وحرية مصر المفقودة

بعد ارتفاع جنوني في أسعاره.. أزمة في توفير حليب الأطفال محليًا بالأسواق

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2024 ©